وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي لـ(الثورة):

سنعمل على إعادة العربة لمسارها الصحيح

نحضر لعقد مؤتمر لأصدقاء اليمن في شهر مارس القادم بالرياض

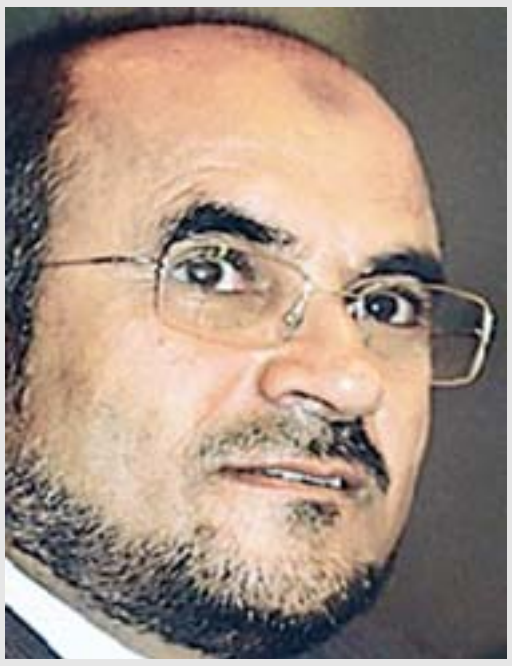

كشف وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور/ محمد سعيد السعدي عن اتفاق مبدئي بشأن عقد مؤتمر لأصدقاء اليمن في شهر مارس القادم بالعاصمة السعودية الرياض.

وقال الدكتور/ السعدي في لقاء خاص لـ «الثورة» أن المؤتمر يحتاج لتحضير أفضل وإعداد جيد حتى يخرج بنتائج مرجوة لأنه ليس لقاء تقليدياً بل يجب أن يكون لقاء هاماً وفاعلاً لدعم اليمن.

وأكد وزير التخطيط أن الاقتصاد اليمني يمكن أن يتعافى ويبدأ بالانتقال من حالة التراجع إلى مرحلة الاستقرار ثم الانطلاق بعد ذلك لمرحلة البناء ويتطلب ذلك من ١٠مليارات إلى ١٥مليار دولار.

وطبقاً للسعدي فإن زيارة الوفد الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي كانت ناجحة بكل المقاييس حيث تم الاتفاق على تحريك بعض الإعانات السريعة .

وقال: إن إنشاء صندوق لاستيعاب الدعم الخليجي موضوع لايزال قيد الدراسة وهناك توجه لتولي مجلس التعاون إدارة هذه الإعانات من خلال مكتب تابع للأمانة العامة.. وإليكم تفاصيل الحوار:

حاوره/ محمد راجح

الاقتصاد اليمني يحتاج إلى ما بين ١٠- ١٥مليار دولار للتعافي والانتقال لمرحلة البناء

من تعود أن يمضي فاسداً أو مفسداً أو تحت ظل الفساد هو بحاجة لإعادة تأهيل

.. في البـــداية هل يمكن أن تطلعـونا على أهم توجـهـات الوزارة للمرحلة القادمة؟

– الوزارة معنية بوضع الخطط والتواصل مع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية وتمضي بأداء وضيفتها كوزارة معنية بهذا الخصوص وهو جزء من مهام الحكومة بشكل عام باعتبار الوزارة نافذة للوصول للمؤسسات والهيئات الاقتصادية والتنموية الدولية وتحقق الأهداف المطلوب تنفيذها وفقا للخطط التنموية الموضوعة.

– طبعا نمر حاليا كما هو معروف بظروف استثنائية وهناك أهمية لإعادة ترتيب الأولويات ونحن الآن عاكفون على ذلك وخصوصا ما يتصل بموضوع الخدمات .

نحن على تواصل فعال مع المؤسسات والجهات المعنية بالدعم الاقتصادي والمعنية بالإقراض والتي كانت قد علقت نشاطها في العام الماضي وبالذات من النصف الثاني من العام حيث حدث خلال الأيام الماضية تواصل معهم وبدأ تحريك الدعم والقروض المرتبطة بالمشاريع كانت متوقفة.

كما تعلم المرحلة الانتقالية تتكون من جزءين، جزء يكاد ينتهي خلال شهر والجزء الآخر سيبدأ بعد هذه الفترة وهناك برنامج حكومي متكامل في هذا الخصوص.

البرنامج الحكومي في شقه الاقتصادي يسعى لإيجاد الاستقرار وإيجاد بيئة جاذبة واستحداث التشريعات المطلوبة لتشجيع المستثمرين وأيضا لتفعيل ما هو موجود من الإعانات والقروض بطريقة صحيحة.

بالمناسبة كان عندي اليوم ممثل البنك الدولي وأكد لي أن البنك الدولي قرر رفع التعليق الذي كان حول المشاريع التي يمولها البنك واتفقنا على وضع جول زمني لاستقبال بعثة من البنك وايضا لتحريك المشروعات القائمة والتي توقفت خلال العام ٢٠١١م .

نتائج

.. كـيـف تقـيـم زيارة الوفـد الحكومي الأخـيـرة لدول مـجلس التعاون الخليجي وما أهم النتائج التي خرج بها؟

– الحكومة ممثلة برئيس الوزراء وعدد من الوزراء قامت بزيارة لأربع دول خليجية وكانت زيارة ناجحة حيث وجدنا تجاوباً كبيراً من الإخوة في الخليج ووجدنا وعوداً ونصائح وأيضا اتفقنا على تحريك بعض الإعانات السريعة، حيث تفاعلت المملكة العربية السعودية في موضوع المشتقات النفطية وبدء وصول جزء منها وكذلك الإخوة في الكويت تفاعلوا في تحريك وتفعيل جزء من المساعدات والقروض الملتزم بها صندوق الإنماء الاقتصادي ونحن الآن في مرحلة استقبال واستيعاب هذه الإعانات وهذه القروض، وهناك تفاعل ايجابي كبير من قبلهم حيث وفروا لنا أجواء تطمينية وحدثت لقاءات ومباحثات رسمية بيننا وبين الوزراء المعنيين في كل دولة وتم الاتفاق على تقديم دعم كافي ومناسب ومرتبط باحتياجات اليمن.

نستطيع القول أن الزيارة الخليجية كانت ناجحة بكل المقاييس والوعود صادقة ونحن الآن في مرحلة التواصل الفني وتوفير الظروف المطلوبة لاستيعاب هذا الدعم والذي ليس غريبا على هذه الدول.

دعم

.. كيف سيكون شكل هذا الدعم وهل سيتم إنشاء صندوق خاص لذلك؟

– طرحت أفكار حول إنشاء صندوق لاستيعاب الدعم الخليجي وهو موضوع لايزال قيد الدراسة لكن كانت هناك رؤية تتمثل في أنهم بدولهم لديهم صناديق متخصصة تستطيع وضع البرامج والدراسات اللازمة لاستيعاب المشاريع وهناك توجه لتولي مجلس التعاون الخليجي إدارة هذه الإعانات من خلال مكتب تابع للأمانة العامة لدول المجلس ولازالت هذه المواضيع قيد البحث والدراسة، لكن ما طرح من قبلنا تمثل بالحاجة للدعم لتجاوز آثار أحداث العام الماضي وتتكون من شقين، شق خاص بالمصابين والشهداء وأسر الشهداء وهو جانب إنساني وشق خاص بالمشروعات ووجدنا تفاعلاً إيجابياً والموضوعات تدرس حاليا وهناك رؤية حول إمكانية عقد اجتماع لأصدقاء اليمن في الرياض في شهر مارس القادم ونحن نرى أن هذا الموضوع سيحرك كافة القضايا بشكل ايجابي وحتى الآن لم يتم تحديد الوقت بالضبط لكن هناك اتفاق حول ضرورة عقد اجتماع لأصدقاء اليمن حتى نستطيع من خلال هذا اللقاء أن نعجل بالمسارات التنموية.

تحضير

.. هل سيتم عقد هذا الاجتماع في هذه الفترة المحددة؟

– نريد أن نحضر لهذا الاجتماع بشكل أفضل وإعداد جيد حتى يخرج بنتائج مرجوة لأنه ليس لقاء تقليدياً، بل نريده أن يكون لقاء هاماً وفاعلاً لدعم اليمن ومبدئيا هناك اتفاق على عقده في شهر مارس القادم.

مشاريع

.. هل هناك مـشـاريع جـديدة سيتم تقديمها لهذا الاجتماع لتمويلها أم سيتم الاعتماد على المشـاريع والبـرامج والخطط السابقة؟

– بالنسبة للمشاريع السابقة لانريد أن نخسرها أو نوقفها ولكن هناك حاجات طارئة تحتاجها بلادنا بشكل عاجل مثل الكهرباء وأيضا في جوانب أخرى كالصحة والمشتقات النفطية واحتياجات المواطن الضرورية وتتركز مناقشاتنا ومباحثاتنا مع كافة الأطراف المعنية والجهات التمويلية حول الاحتياجات الضرورية.

طبعا هناك ظواهر ملموسة بالنسبة للكهرباء ولكن مختلف الجهات الداعمة تحتاج للأمن والاستقرار لتقديم هذا الدعم وتظهر نتائجه بشكل ملموس وهناك حرص على الاستفادة القصوى من عامل الوقت وهناك ترتيب أولويات وهناك استكمال سيتم لمشروعات قد تم الصرف عليها وإهمالها سيمثل خسارة كبيرة يجب تجنبها.

بمعنى أن هناك خطين متوازيين في ترتيب الأولويات وخط مرتبط باستكمال المشروعات القائمة.

.. هل حددتم أرقاماً لاحتياجات اليمن التنموية والاقتصادية؟

– في هذا الخصوص نتحدث عن جانبين رئيسيين، جانب خاص بالميزانية وجانب خاص بالتنمية بالنسبة للجانب الخاص بالميزانية تقدر بحوالي ٧,٣ مليار دولار، وبالنسبة للجانب التنموي مشاريعه كبيرة جدا ومتعددة ونستطيع القول أن الاقتصاد اليمني يمكن أن يتعافى ويبدأ بالانتقال من حالة التراجع إلى مرحلة الاستقرار ثم الانطلاق بعد ذلك لمرحلة البناء ويتطلب ذلك من ١٠ مليارات إلى ١٥ مليار دولار .

استيعاب

.. اليمن معروف أن لديها مشكلة في تنفيذ المشاريع وهناك مشكلة مزمنة تتمثل في ضعف القدرات الاستيعابية للمشاريع التمويلية كيف ستتعاملون مع هذه المشكلة المعقدة؟

– الإشكالية هذه معروف أن سببها الإنسان يعني هي من صنع الناس وليست قدراً محتوماً، وطبعا هؤلاء الناس إذا استطعنا أن نكف أيديهم أو نرشيد طريقهم ونسد المسالك التي تؤدي إلى هذه الاختلالات فنحن سنرسم طريقاً جديداً وخطاً سليماً نستطيع من خلاله أن نصل إلى الأهداف المرجوة، وموضوع الإصلاح الإداري في اعتقادي يسبق كل الإصلاحات لأن من تعود إلا أن يمضي فاسدا أو مفسدا أو تحت ظل الفساد هو بحاجة لإعادة تأهيل .

ولهذا أرى أن المسالة ذاتية وإرادية وانظر إلى دول الخليج أنا عشت هناك وأيضا رئيس الوزراء تحدث إليهم بالقول انه مر من دولهم في العام ١٩٧٠م وقال لهم أن عدن كانت أفضل من تلك البلدان في تلك الفترة لكن انظر أين نحن اليوم وأين هم، ولهذا فإن كل شيء من صنع الإنسان وليس من قلة حيلة اليد.

ولهذا هناك ضرورة في التغيير وهو السبب الذي قامت من أجلة الثورة وضحى الشباب من أجله بدمائهم وأرواحهم، أي أن التغيير يستلزم إعادة بناء الإنسان وإعادة بناء المؤسسات بهيكلية إنسانية ذات كفاءة تستطيع أن تصل إلى الأهداف المرجوة في البناء والتطوير.

يجب التخلص من الإهلاك الذي سلب الكثير حقوقهم وكذا يجب إعادة الحق إلى نصابة بإيجاد الكفاءات التي تستطيع أن نحقق على أيديها تنمية شاملة ومستدامة.

.. هل هناك خطة حكومـيـة لانتشال الفساد والارتقاء بالعمل الإداري؟

– بدون شك هناك خطة حكومية وهناك خطط سابقة منها الخطة الخمسية وهناك دراسات عملت من قبل مؤسسات متخصصة لكن مع الأسف كانت توضع هذه الخطط والدراسات والبرامج الإصلاحية وترافقها ممارسات مخالفة لما هو موضوع بمعنى أن الممارسات مختلفة عن الأدبيات المعدة لهذه الخطط، ولهذا سنعمل على إعادة العربة لمسارها الصحيح وهناك طبعا العديد من الأشياء بحاجة لإعادة نظر وتعديلات وترتيبات وغير ذلك، لكن إذا أخلصت النوايا في الدرجة الأولى ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ووضعت آليات رقابية تقوم على الجانب الفردي من حيث صلاحه أو غير صلاحه يمكن أن نحقق شيئاً، ومعروف أن العالم الحضاري يعيش اليوم بهذه الطريقة، وهناك وسائل متعددة للرقابة.

نحن بحاجة لإعادة بناء الإنسان في التفكير الايجابي لان تراكم الأزمات المتوالية قد كونت طبقة كثيفة من اليأس ومن الإحباط ولهذا الناس بحاجة لإعادة بناء الثقة وبحاجة كما يقال لحقن تنشيطية تدفع بهم للتفكير والعمل الايجابي.

لدينا شعب نموذجي ومنتج وقابل للتعلم والتأهيل وهو بحاجة لقيادة قدوة تقوده وليس قيادة تفكر في ذاتها.

تعاون شفاف

.. مـاذا عن شكل الـتـعـاون الاقتصادي والتنموي القادم مع امريكا والاتحاد الاوروبي ؟

– الحقيقة هم ساهموا معنا في الجانب السياسي ولمسنا نتائج ايجابية في هذا الموضوع ويمتلكون خبرات واسعة في الجوانب الأخرى سنستفيد منها من خلال إيجاد تعاون بناء معهم وسنركز خلال الفترة القادمة على تطوير وتوسيع مجالات التعاون معهم لما تمتلكه هذه الدول من خبرات ولمساهمتها الداعمة والمستمرة لليمن.

وبشكل عام مصالح العالم أصبحت متشابكة ولن نستطيع التخلص من جزء كبير من مشاكلنا الاقتصادية والسياسية والتنموية إلا من خلال تعاون مبني على الشفافية والوضوح والمصداقية معهم.

القطاع الخاص

.. ما أهمية بناء شراكة فاعلة مع القطاع الخـاص وكـيـف ستتعاملون معه خلال المرحلة القادمة؟

– طبعا سيكون للقطاع الخاص دور ريادي خلال الفترة القادمة ومعروف أن القطاع الخاص كان له دور كبير في الدول التي حققت نهضة وتطورات متعددة، فالقطاع الخاص قطاع مبادر ولديه الخبرة الكافية للاستفادة منه في العديد من المجالات .

القطاع الخاص سيكون شريكاً أساسياً في توجهاتنا القادمة وسيأخذ دوراً كبيراً في تنفيذ المشاريع التنموية وبالذات المتعلقة بالجوانب الخدمية، وقد تلقينا العديد من المبادرات من قبل القطاع الخاص لتقديم خدمات في الكهرباء والصحة والبنية التحتية، تجد أن من المغتربين اليمنيين من يمتلك القدرة على إعداد وتنفيذ برنامج تنموي متكامل ولهذا متى ما توفرت البيئة المناسبة والاجواء الآمنة واحتكام الجميع للقانون وحصول صاحب الحق على حقوقة أو أن يكون آمناً على حقوقه وأوجدنا قضاء عادلاً سنحقق نتائج مثمرة وسيشارك الجميع في بناء اليمن والنهوض به.

زيارة الوفد الحكومي لدول مجلس التعاون الخليجي كانت ناجحة بكل المقاييس واتفقنا على تحريك بعض الإعانات السريعة

إنشاء صندوق لاستيعاب الدعم الخليجي موضوع لايزال قيد الدراسة وهناك توجه لتولي مجلس التعاون إدارة هذه الإعانات من خلال مكتب تابع للأمانة العامة